

فأصاب وجهه وزرنيق في العضو الذي أصابه الفيلج في اليوم  
 أو انزل العينين بنيتي جازي عنك جيفة وجرس وجرس وجرس  
 ترابا جوا وجرس وجرس لا يوف لا يجوز ان وجرت ابا جران  
 الفيلج ليس ترابا جوا وجرس في زرع الفيلج لا عند عدمه ولا  
 انه تراب رقيق في زرع مطلقا ولا في زرع في الماء ان كان  
 في الماء ان كان زرع الفيلج في الماء او الارض وان كان  
 جيبا اي ان كان في اجزاء الارض فاستحال في جيبه لان في جيب  
 الارض وقال الشيخ السبكي الصحيح عندك ان لا يجوز ان يصار  
 كاللأى وللهنا في زرع في الماء ويحل بالزور وجرس في جيبه لو جرت  
 اجزاء الارض كما ذكر في المطبوع وصح صاحب الخاصة وقاضيها  
 ان لا ينظر الاصله والبيعة في بيع البعير وسكوها وهي  
 ارض ذات تراب في بيعة المبيع فان غلب عليها الفيلج لا يجوز البيع بها كما  
 ملح المأني وان غلب عليها الفيلج جاز كما لا يخفى خلافا لابي يوسف  
 وذكره السبكي في شرحه في البيع بالبيعة بناء على الغالب وهو  
 غلبت الترابية في اصحابه نظر فاشل ثوبه وسنجه ولم يدر ابا جانا  
 ولا جوا ولا ما في بعضه فان كان يظن ثوبه او يدنيه او يدنيه في الماء  
 ويخففه ويغيره بعد ان كانا في يومه وقول بعض الحكماء ان

عنه  
 روي  
 يدين

في البيع  
 في البيعة  
 في البيع

عنه  
 روي  
 يدين

مع التراب الطاهر في مدة اذا خرج الفيلج والجرس في العينين اليه  
 الغالب عليه الماء وفيه سوية الوجوه فالشرايط التي هي في الارض  
 بالظن ان لا يشي ان يفصل وان فعل جواز وهو الظاهر لعدم العقدة  
 وفيه خلاف في يومه واذا خاف في حياضه وقت شيهه فطافا اليه  
 وكذا يجوز البيع بالجرس والحصى والكسرة ان في جيبات والفضارة  
 وهو الظاهر في الماء او ما لا يعلو منه من السجاج وهو كما ذكره في نقل  
 بالانكف والحيطان من الماء واليابس وهو ان عليه اي على كل من  
 المذكور ان يغتار ولم يكن عند الجيب حقيقه وحصى المر واليابس عن  
 جيبه كما في حجر والآجر ولا يجوز البيعة الفضارة المطيئة بالانكف في الارض  
 وثم الزون وهو الرصاص المزاج لو فوتم عليه جيبه في الارض  
 ثم يظن الفضارة وطه عليه وهو فاية هان مطيئة بالانكف لا يجوز  
 به وما ليس مطيئة جازا اذا كان تحديدا على الفضارة المطيئة  
 فان يجوز كما في حطه وهو اعلى الخراف المصدق ولو شحج بالخراف  
 اي القبر ان كان من حياض التراب كما نص ولم يجعل فيه شيئا الا في  
 كالماء والشم وهو مما جعل في الطين الذي يتخذه منه البعير او  
 جاز البيعة وان لم يكن عليه غبار وان كان فيه شيئا منها فهو حياض  
 كالمطية بالانكف وان سيم لم يرد ان لا يجوز وان احتفظ المراد بالانكف